

إن الصلاة في ظل الاحتلال خطيئة  
إن لم تكن لإزالة الاحتلال.

أسبوعية تصدر عن أمانة الإعلام في المؤتمر الوطني اللبناني وتوزع على الإنترنت: <http://www.lebanon-world.org>

موقف الأسبوع



## قانون انتخابات لماذا ولمن؟

يجهد الجميع في هذه الأيام للمساهمة في وضع قانون انتخابي، يعطي صفة تمثيلية أفضل لمجلس النواب العتيد. وهذا يفترض بأن جميع الظروف التي تؤدي إلى تطبيق مثل هذا القانون متوفرة ولم يبق سوى توزيع الدوائر كي تأتي النتائج سليمة ومتطابقة مع الإرادة الشعبية.

نستغرب كل الاستغراب أن يقوم اجتماع للبحث في قانون انتخاب، والتعاون مع سلطة تنتهك جميع حقوق الإنسان في كل يوم وفي أكثر من منطقة، سلطة معيّنة تضع قانوناً لسلطة منتخبة!!!

وكم كنا نود أن تكون الدعوة للبحث في كيفية معالجة التعدي على حقوق الإنسان، ووضع خطة تصد لهذا التعدي فنتراجع السلطة عن تجاوزاتها وعدم احترامها للدستور اللبناني.

وكنّا نود أيضاً لو أن الاجتماع كان مخصصاً للبحث في توزيع الحقوق الإعلامية على المواطنين، معارضين وموالين، كي يتسنى للبنانيين أن يسمعوا صوتاً آخر يختلف عن أصوات المدّاحين والمرترقة الذين يذكروننا بشعراء الجاهلية.

وحبذا لو يجتمع اللبنانيون لوضع ميثاق شرف يلزم المتعاطين بالسياسة بعدم استجداء النيابة من قوى الاحتلال وعدم دفع " الخوة " لها، وعدم الزحف إلى عنجر ودمشق لاستعطاف الباب العالي فيتحلون بذلك بالحد الأدنى من الكرامة التي تسمح لهم بتمثيل شعبهم.

وكم كنا نرغب بأن نسمع صوتاً واحداً من جميع هؤلاء المدعويين يستنكر توقيف الذين يعارضون السلطة على أيدي الأجهزة الأمنية التي تتجاوز جميع القوانين، بتوجيه من أعلى المراجع السلطوية، والمفروض فيها أن تحافظ على الدستور وتحترمه.

إننا ندعو إلى مؤتمر وطني، مسيحي-إسلامي، أو أي لقاء آخر للبحث في إنهاء الاحتلال وإعادة السيادة والاستقلال ليصار في ظلّهما إلى وضع قانون انتخابي وإجراء انتخابات. وكفانا عشر سنوات من اجترار وتكرار مواقف أثبتت فشلها ولا يجوز لعاقل أن يهدر وقتاً من أجلها.

إن مثل هذا المؤتمر وحده يسجّل بداية مرحلة جديدة وسليمة لتحقيق وحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات، ويؤمن احترام الحريات العامة، كما يفتح الطريق للبحث في قانون الانتخاب وفي غيره.

إن العطل الأساسي في لبنان، وفي كل شيء، بأنه يجري في ظلّ الاحتلال. ولن يستقيم الوضع إلا بإزالة الاحتلال. وأي عمل آخر لا يمكن إلا أن يطبع الاحتلال ويكون غطاءً له.

فلنزل الاحتلال أولاً وسيسهل الباقي.

العماد ميشال عون

## الحل السحري

في كل مرة يستفيق "المسؤولون" اللبنانيون على تآزم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلد، تتمخض "الحكومة" فتجتمع وتبحث عن الحلول، وتجتهد بالتفكير لتأتي "بحلها السحري"، تحتفظ به للحالات المستعصية وهو كالعادة لا يخلو من إرادة الخلق والإبداع وإن قام دائماً على التكرار والترداد للحلول السابقة.

والحل طبعاً في زيادة الضرائب والرسوم، وحدها تنقذ البلد من الانهيار والإفلاس، وحده المواطن يتحمل الأعباء والتبعات.

يريدون أن يتشبهوا بعالم الحضارة، فيتصرفوا أسوأ من حكومات الوصاية وحكومات الجهل والتخلف. وزراء يأتون إلى الحكم مداورة، ينحصر همهم باستثمار وطن واكتساب جاه وابتزاز مواطن. ويأملون الهرب من الحساب...

الضرائب هي طبعاً وسيلة أساسية لقيام الأوطان، فيها تضمن الدولة استمراريتها وبها تضمن قيام مشاريع تؤمن لها الاكتفاء الذاتي وتؤمن أيضاً المنفعة للمواطنين.

هي نوع من الضمان يشارك فيه المواطن ذخراً للأيام الصعبة ولتأمين العدالة الاجتماعية. ولا يمكن بأي حال أن تكون الضريبة جزية تدفع للولاية، لسد عجز ناجم عن سوء ائتمان من قبلهم أو سوء تدبير أو سوء إدارة.

فماذا تقدم الدولة اللبنانية لمواطنيها مقابل ما يدفعه من ضرائب؟

هل أن كل المواطنين يتشاركون في دفع الضرائب بدون استثناء أو تمييز؟

هل أن هذه الضرائب تتوزع بنسب مقبولة على كل طبقات المجتمع أم هي حصرًا على الفقراء دون الأغنياء؟

أين هي المشاريع الحيوية التي تأتي بالإفادة للمواطنين الذين يدفعون الضرائب؟

يستدينون لينشئوا مشاريعهم الإعمارية ويعفوها من الضريبة، يبتزّون المواطن والدولة ولا تأتي لهم بأي مدخول.

إعمار عاصمة بناطحات سحاب وإنشاء مكاتب ومجمعات لآلاف الشركات الاجنبية، قبل التأكد من رغبة هذه الشركات بالقدوم، على أراض وأملك سلبت من المواطنين مقابل ورقة وعد أو سهم تتحكم الشركة المستثمرة وحدها بقيمته، هل هذا ما يحتاجه لبنان؟

إنشاء مطار يتسع لاستقبال عشرة ملايين سائح بأضعاف كلفته، هل هذا ما يحتاجه لبنان؟

وان أردنا التعداد فاللائحة طويلة...

إن ما يريده المواطن اليوم هو قبل أي شيء أن يتناسب المستوى المعيشي مع قيمة الضريبة التي يدفعها.

إن ما يريده المواطن هو أن يعرف أن الضريبة التي يدفعها تذهب لفائدة الدولة وليس لجيوب متنفذين، منتحلي صفة، متحكمين.

إن ما يريده المواطن هو أن يضمن مستقبله فتأتي الضريبة عاملاً مساعداً لتأمين الطبابة المجانية والاستشفاء لكل المواطنين، وأن يتأمن دخل من لا إمكانية عنده للتحرك والعمل، وأن يتأمن استمرار الراتب لكل من أُجبر على ترك وظيفته، وأن يتأمن تحسين الطرقات التي تتسبب بالحوادث وقتل المواطنين عوض التفطيش على إنشاء اوتوسترادات جديدة تأتي على أملك فئات محددة من المواطنين لا تتناسب سياستها مع سياسة الحكومة المتحكمة.

وأخيراً، إن ما يريده المواطن هو أن يعرف أن المال الذي دفعه حتى الآن ليس مالا سائباً وأن السارق الذي استفاد من موقعه وحوّل مال الضريبة إلى جيبه يجب محاسبته وتغريمه ومطالبته ومعاقبته.

لا تقوم دولة على اللا موقف، ولا يمكن أن تقوم على شعار عفا الله عما مضى.

محاسبة المسؤولين مهما علا شأنهم يؤمن قيامة لبنان ويعيد الثقة للمواطنين ويشجع المستثمرين، خاصة منهم اللبنانيين الذين هاجروا أرض الوطن، على العودة والاستثمار والتمويل.

بهذه الطريقة نأمن المستقبل ونأمن بناء دولة عصرية حضارية. إن دفعنا فيها الضرائب عرفنا أننا ندفع من أجل عدالة اجتماعية ومن أجل مستقبلنا وشيخوختنا ومن أجل مستقبل أولادنا وأحفادنا.